العرب
الجمعة 2021/09/03
السنة 44 العدد 12168

المقاومة وداعش والهزارة ثالوث يهدد حكم طالبان

طالبان تقترب من تشكيل حكومة إمارتها الإسلامية في أفغانستان

ينتظر أن تعلن طالبان الجمعة عن تركيبة الحكومة الأفغانية الجديدة، وسط ترقب محلي ودولي لمدى التزامها بتعهداتها السابقة وكيفية تعاملها مع الملفات الأمنية والاجتماعية التي قد تمثل خطرا على أركان حكمها في واقع إقليمي شديد التعقيد.

طالبان أمام تحدي السلم الاجتماعي

كابول - أعلنت حركة طالبان الخميس أنها قريبة من تشكيل حكومة جديدة، فيما يتوقف تثبيت أركان حكمها على طريقة تعاملها مع ثالوث يهدد "استقرار" إمارتها الجديدة.

ويأتي الإعلان عن الحكومة الجديدة المتوقع الجمعة، بعد أيام على الانسحاب الفوضوي للقوات الأميركية من أفغانستان الذي أنهى أطول حروب الولايات المتحدة مع انتصار عسكري للحركة الإسلامية.

وتتجه كل الأنظار الآن لمعرفة ما إذا كانت طالبان ستتمكن من تشكيل حكومة قادرة على إدارة اقتصاد خربته الحرب وتحترم تعهدات الحركة بحكومة "جامعة".

> كل الأنظار تتجه الآن لمعرفة ما إذا كانت حركة طالبان ستحترم تعهداتها الدولية بتشكيل حكومة جامعة

وقالت طالبان في وقت سابق إنها ستسعى إلى تشريك كل الحساسيات الأفغانية في الحكومة المرتقبة، إلا أن مراقبين لن يأخذوا عنها هذا على محمل الجد.

وتعهدت الحركة الإسلامية باعتماد نهج أكثر ليونة مما كان عليه حكمها بين 1996 و2001، لكن عليها الآن أن تتحول من مجموعة متمردة إلى سلطة تتولى الحكم.

ومن أجل الحكم يتوجب على السلطات الجديدة التعامل مع تهديدات منتظرة، إذ أن سيطرة الحركة على العاصمة الأفغانية كابول ومعظم محافظات البلاد لا تعني بالضرورة انتهاء المعارك التي لم تتوقف منذ 1979.

ومازالت هناك جيوب مقاومة في جبال بنجشير في الشمال، وتنظيم داعش خرسان في الشرق، وجماعات عرقية ومذهبية تناصب طالبان العداء في أكثر من محافظة خاصة في الغرب والشمال.

ويقود المقاومة أحمد مسعود ابن الزعيم الطاجيكي أحمد شاه مسعود، أحد قادة المقاومة الأفغانية ضد السوفييت، والذي قاتل طالبان خلال حكمها الأول، وقتل قبل يومين من تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001.

ويتحصن أحمد مسعود في محافظة بنجشير (شمال)، ذات الجبال الوعرة، والغالبية الطاجيكية (نحو 37 في المئة) والتي عجزت طالبان عن اقتحامها خلال 5 سنوات من حكمها الأول (1996 – 2001).

ويمكن أن يتحول وادي بنجشير إلى معقل للمعارضة المسلحة لحكم طالبان، على غرار "تحالف الشمال"، الذي ضم قوميتي الطاجيك والأوزبك (نحو 9 في المئة)، في المحافظات الشمالية.

لكن طالبان يبدو أنها استفادت من تجاربها السابقة، وتتفاوض حاليا مع أحمد مسعود، لدخول محافظة بنجشير دون قتال، وفي نفس الوقت تحشد قواتها على أطراف المحافظة لاقتحامها في حال فشلت المفاوضات.

وفرص طالبان للقضاء على "المقاومة الوطنية" عسكريا ليست مضمونة، إذ سبق لها وأن أخفقت من قبل في اقتحام وادي بنجشير، كما فشل السوفييت قبلها.

وتوجد مديريات أخرى في محافظتي ننغرهار ولغمان، شرق كابل، خارج سيطرة طالبان، غير أنها لا تشكل نقاط مقاومة حصينة وقد تسقط في يد طالبان خلال الأيام أو الأسابيع المقبلة، إلا إذا تلقت دعما عسكريا من "المقاومة الوطنية" أو من الخارج.

فإذا قررت دول الجوار (طاجكستان، أوزبكستان، وتركمانستان، وإيران وباكستان والصين) بالإضافة إلى روسيا، أو الدول الغربية دعم "المقاومة الوطنية"، فإن حكم طالبان لن يعرف الاستقرار بسهولة.

ويشكل تنظيم داعش خرسان أخطر تهديد وجودي لحركة طالبان، بالنظر إلى استخدامه نفس الأساليب القتالية، ويجيد القتال في الجبال والأماكن الوعرة.

وتشكل التنظيم من عناصر منشقة من حركة طالبان ذاتها في 2014، عندما شاع خبر وفاة الملا عمر مؤسس الحركة، بينما أخفى قادتها الخبر طيلة عامين من وفاته في 2013.

وبحسب تقارير إعلامية، فإن تنظيم داعش خرسان يضم ما بين 1500 و2200 عنصر، بينما تتحدث مصادر أخرى عن آلاف، خاصة بعد انضمام مقاتلين من طالبان باكستان إليه، فضلا عن جنسيات أخرى قدمت من العراق وسوريا.

وخاضت طالبان أكبر وآخر معاركها الرئيسية في محافظة جوزغان، في الشمال على الحدود مع دولة تركمانستان، صائفة 2018، حيث أعلنت خلالها مقتل 150 عنصرا من داعش واحتجازها 130 آخرين، بينما فضل 150 تسليم أنفسهم للقوات الحكومية.

وقال حينها ذبيح الله مجاهد الناطق باسم طالبان "ظاهرة داعش الخبيثة انتهت تماما، وتحرر الناس من عذاباتها في إقليم جوزغان".

إلا أن داعش خرسان مازال يسيطر على مديرية خوكي، بمحافظة كونار (شرق) على الحدود مع باكستان، وبالأخص إقليم وزيرستان، معقل طالبان باكستان.

كما أن داعش يملك خلايا نائمة في كابول، وتجلى ذلك في الهجوم الذي استهدف مطار كابول الخميس الماضي وخلف العشرات من القتلى بينهم جنود أميركيون.

وهناك ترقب أيضا حول كيفية تعامل طالبان مع شيعة أفغانستان والذين يتركزون في غرب البلاد بمحافظة هرات، التي تقطنها قبائل الهزارة (نحو 9 في المئة)، التي تدعمها إيران.

وسقطت هرات في يد طالبان دون مقاومة شديدة، وتحدث خبير مجلس الشؤون الدولية الروسي كيريل سيمونوف عن مشاركة بعض تشكيلات الهزارة في الأعمال القتالية إلى جانب طالبان.

ورغم تبني طالبان خطابا معتدلا تجاه القوميات والمذاهب المختلفة، إلا أن هناك توجسا لدى شيعة الهزارة من تشدد طالبان، التي يتحدر أغلبية عناصرها من قومية البشتون السنية (ما بين 40 إلى 50 في المئة)، التي تمثل أكبر قومية في البلاد.

واتهمت منظمة العفو الدولية، في تقرير صدر مؤخرا، حركة طالبان بتعذيب وقتل عدد من أقلية الهزارة في محافظة غزني (جنوب شرق) في يوليو الماضي.

ومع ذلك يحاول شيعة أفغانستان أن يكونوا جزءا من السلطة القائمة حتى ولو كانت على رأسها طالبان، وهو توجه تدعمه إيران.

وسبق أن دعت طهران حكومة كابول السابقة في 2020 إلى ضم الميليشيات الشيعية في الجيش الأفغاني، وقال وزير الخارجية الإيراني السابق محمد جواد ظريف إن مقاتلي ميليشيات الهزارة "أفضل قوات بخلفية عسكرية" يمكن استخدامها ضد تنظيم داعش في أفغانستان.

وجندت إيران منذ سنوات الآلاف من الهزارة الأفغان ضمن ميليشيات شيعية للقتال في سوريا، وأشهرها لواء فاطميون، الذي يضم نحو 3 آلاف مسلح، بينما يقول الإيرانيون إن أعدادهم تصل 14 ألفا.

الأزمات تدفع أردوغان إلى تدوير مقترح الدستور الجديد

إسطنبول - أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أنه سيقدم مسودة لدستور جديد لتركيا خلال الأشهر الأولى من العام المقبل، وسط تساؤلات بشأن أهمية الخطوة وسط أزمة اقتصادية خانقة تعصف بالبلاد.

وقال أردوغان الأربعاء خلال افتتاحه للسنة القضائية الجديدة "سيتم التوصل إلى نص معقول تتبناه الغالبية العظمى من الشعب، ويتسم بالاتساق الداخلي ويلبّي احتياجات تركيا على المديين المتوسط والطويل".

وأكد الرئيس التركي أنه سيلجأ إلى استفتاء شعبي على الدستور الجديد في صورة عدم حصوله على إجماع داخل البرلمان، فيما يستبعد مراقبون تصويت أحزاب المعارضة لصالح ما يقولون إنه دستور حزب العدالة والتنمية الإسلامي وحليفه حزب الحركة القومية.

ويرى مراقبون أن تحركات أردوغان من خلال الحديث عن أهمية كتابة دستور جديد تأتي في سياق التحايل على ضغوطات الداخل التركي، والقفز على الأزمة الاقتصادية التي تعانيها البلاد منذ عام 2018 إضافة إلى السعي لمحاصرة الأحزاب الجديدة التي خرجت من رحم العدالة والتنمية من جهة، وقطع الطريق من جهة أخرى على دعوات المعارضة التقليدية نحو ضرورة إلغاء النظام الرئاسي والعودة إلى النظام البرلماني.

أزمات تحل باصطناع أزمات جديدة

ويشير هؤلاء أن أردوغان يسعى لصرف الانتباه عن أزمات الداخل، واستيعاب الضغوط التي تتعرض لها حكومة العدالة والتنمية بسبب التحولات الدراماتيكية في الاقتصاد التركي، وحجم المعاناة التي تعيشها قطاعات واسعة من الأتراك، في ظل المعطيات السلبية، وفي الصدارة منها انهيار سعر صرف العملة الوطنية (الليرة) التي صُنفت في نهاية العام الماضي كإحدى أسوأ عملات الأسواق الناشئة أداء على المستوى العالمي، ناهيك عن ارتفاع معدلات التضخم.

ويصف زعيم حزب الديمقراطية والتقدم المعارض علي باباجان مقترح أردوغان لوضع دستور جديد للبلاد بأنه أمر يندرج في سياق محاولات الائتلاف الحاكم من أجل الهروب من الأزمة الاقتصادية وإلهاء الشارع التركي عن أزماته الحقيقية.

وعلى الرغم من أن الدعوة لكتابة دستور جديد في تركيا ليست هي الأولى من نوعها، فقد سبقها تشكيل لجنة من ممثلين بالتساوي من جميع الأحزاب في البرلمان لإعادة النظر في الدستور الحالي، لكن هذه المحاولة تعثرت، وتم حل اللجنة في عام 2013 بسبب تصاعد الخلاف بين المكونات الحزبية.

ويقول متابعون إن أردوغان يسعى من خلال العودة للحديث عن دستور جديد لتحقيق مكاسب سياسية في المرحلة الحالية بسبب تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية، وتآكل رصيده التقليدي وسط قواعده الانتخابية، وفشل الإجراءات التقليدية في التحايل على الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد منذ عام 2018، ناهيك عن تصاعد حدة الاستقطاب في الداخل التركي، وتوجّه المعارضة نحو ترسيخ تحالفاتها وتوسيعها لإعادة تشكيل الخارطة السياسية، والعودة إلى النظام البرلماني.

ووفقًا للدستور المزمع طرحه قد يتم تعديل قانون الانتخابات الرئاسية، وحاجز العتبة الانتخابية لدخول البرلمان، بحيث يتم تخفيض الحد الأدنى للتمثيل في البرلمان من 10 في المئة إلى 5 في المئة، إضافة إلى إجراء الانتخابات الرئاسية ضمن جولة واحدة بدلًا من جولتين وإلغاء النسبة الاعتيادية للفوز، والتي تتمثل بضرورة حصول المرشح الفائز على 50+1.

علي باباجان

أردوغان يسعى لإلهاء الشارع التركي عن أزماته الحقيقية

ولا تنفصل الدعوة إلى كتابة دستور جديد عن مساعي الرئيس التركي لتفصيل المشهد على مقاس طموحات حزبه، ووضع فصول جديدة تعزز هيمنته على السلطة، وتقزيم السلطات التي يمكن أن تمثل تحديًا أمام توجهاته، وتفخ الباب أمام إمساكه بمفاصل المشهد في الداخل.

ويؤكد متابعون أن الدعوة لكتابة دستور جديد تمثل إحدى آليات تثبيت النفوذ من جهة، ومن جهة أخرى يمكن توظيفها في التحايل على التراجع الحادث في شعبية الحزب الحاكم، بصرف الانتباه إلى حدث مغاير.

أوروبا باتت بحاجة ملحة إلى تطوير قدرات دفاع مستقلة

بروكسل - قال المفوض الأعلى للسياسة الخارجية والأمن بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل الخميس، إن النهاية الكارثية للتدخل الغربي في أفغانستان يؤكد على حاجة أوروبا إلى تطوير قدرات دفاعية مستقلة.

وأضاف بوريل للصحافيين في محادثات مع وزراء دفاع التكتل في سلوفينيا "أصبحت الحاجة إلى نظام دفاع أوروبي قوي واضحة اليوم أكثر من ذي قبل".

وعقب الهزيمة المريرة والنهاية الفوضوية للمهمة التي استمرت عشرين عاما، تفكر الدول الأعضاء بجدية أكبر في إنشاء قوة أوروبية دائمة للاستجابة السريعة ليتم نشرها في الأزمات.

وكانت الفكرة الأولى عن قوة من نحو خمسة آلاف فرد. ولكن وزير الدفاع السلوفيني ماتيج تونين قال الخميس، إن الوحدة يمكن أن تضم ما يصل إلى 20 ألف جندي.

وقامت الولايات المتحدة بتأمين مطار كابول من أجل عمليات الإجلاء حتى الثلاثاء، واضطرت الدول الأوروبية إلى وقف عمليات الإجلاء الخاصة بها في وقت مبكر عما كانت ترغب.

وقالت وزيرة الدفاع الألمانية انيجريت كرامب-كارنباور إن الاتحاد الأوروبي كان "معتمدا على الأميركيين".

وظل التكتل يحاول التنسيق عن كثب بصورة أكبر بشأن الأمن في السنوات الأخيرة. والهدف الأساسي هو أن يصبح التكتل فاعلا بصورة أكثر استقلالية في ما يتعلق بالسياسة الخارجية في الوقت الذي تبدو فيه الولايات المتحدة تنسحب من المسرح العالمي.

وبالتالي تعمل الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي على "بوصلة إستراتيجية" جديدة، أي مبادئ دفاع مشترك من شأنها أن تساعد الاتحاد الأوروبي على العمل بشكل منسق خلال الأزمات. وفي ظل 27 جيشا وحكومة، غالبا ما تعيق الحاجة لإجماع سريع في الآراء التكتل.

> التكتل يهدف إلى أن يصبح مستقلا في سياساته الخارجية في الوقت الذي تبدو فيه واشنطن تنسحب من المسرح العالمي

وقال بوريل إن المسودة النهائية لهذه الوثيقة يجب أن تكون جاهزة في أكتوبر أو نوفمبر.

وأضاف أنه يأمل في أن تعجل عودة طالبان إلى السلطة الاندماج الدفاعي الأوروبي، مشيرا إلى أنه "أحيانا ما تكون هناك أحداث تحفز التاريخ".

وشددت كرامب-كارنباور على أن الاستقلال الأوروبي الأكبر لا يعني أن يحل محل الناتو (حلف شمال الأطلسي) أو الروابط الوثيقة مع الولايات المتحدة ولكن يعني "جعل الغرب أقوى بشكل عام".